

שחרית Shaharit

שחרית

נحو בנא מעסק משترك

راتب أساسي للجميع | الدكتورة ليا أئينغر والدكتور عوفر سيتبون

الدكتورة ليا أئينغر والدكتور عوفر سيتبون

مشاركين في "سحرية"

الدكتور عوفر سيتبون والدكتورة ليا أئينغر هما زميلان مشاركان في معهد "سحرية" ويرأسان المشروع الاقتصادي الاجتماعي التابع للمعهد. كما يعمل الدكتور سيتبون رئيساً لعيادة مسؤولية الشركات في المركز الأكاديمي للقضاء والأعمال، وهو متخصص في قضايا القضاء والتغيير الاجتماعي. أما الدكتورة أئينغر فهي مديرة أكاديمية تعمل في البحث والتطوير والإرشاد في برامج القيادات في مركز "هيشل" للاستدامة.

توطئة

لنبدأ بتجربة فكرية: ماذا الذي سيحدث لو أن الأرباح التي تُجنى من الغاز الطبيعي، وسائر الأرباح المتأتية من الموارد الطبيعية، والمقدرة بمئات مليارات الشواقل، دُفعت شهرياً لجيوب المواطنين بشكل مباشر بدلاً من إيداعها في خزانة الدولة؟ ولتوضيح الأمر فقط تخيلوا أنه يودع في حسابكم المصري مبلغ شهري ثابت، لنقل إنه مبلغ 3,000 شافل. هل كنتم ستقررون التقليل من عملكم؟ هل تعتقدون أن غالبية الناس يؤثرون القيام بعمل أقل؟ وماذا كان سيحدث عندئذ؟ هل ستدخل المرافق الاقتصادية في حالة ركود؟ ربما يكون من شأن القيام بعمل أقل زيادة سعادة الناس الذين سيستفيدون من المزيد من أوقات الفراغ التي يقضونها مع عائلاتهم، ومن المزيد من الوقت المخصص للإنتاج، وللتطوع، وكذا من الوقت المخصص للعمل في خدمة الجمهور والمجتمع؟ ربما بسبب شبكة الأمان هذه، ستزداد قوة العاملين على المساومة، وستتحسن شروط العمل، كما سيتحسن الإنتاج وترتفع الرواتب؟ وهل ستحظى الأعمال الأكثر صعوبة وخطورة بأجور عالية ملائمة لها؟ وهل سترتفع مداخيل الناس مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي؟ وهل سيجرؤ المزيد من الناس على

المبادرة إلى افتتاح ورش العمل والمصالح الصغيرة؟ وهل سيكون بوسع المزيد من الفنانين تخصيص معظم وقتهم للإنتاج، مما سيجعل الثقافة تنعش وتزدهر؟

تعكس هذه التجربة الفكرية عبرا ومغازي تكمن في جوهر فكرة الراتب الأساسي للجميع (Basic Income). وتعتبر هذه الفكرة استمرارا لتقاليد فكرية امتدت على مئات السنين، انتمى أصحابها إلى تيارات العمين واليسار على حد سواء، وهي تعرض أنواعا مختلفة من المدفوعات المقدمة بشكل عالمي-ابتداء من توماس بين، أحد مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سبق أن اقترح في أواخر القرن الثامن عشر فرض الضرائب على الأرباح المجنية من الاستخدام الخاص لمورد الأرض، الذي هو ملك للجميع، ومن ثم توزيعها على جميع المواطنين كحبة غير مشروطة، ومرورا بالفكر الاشتراكي الطوباوي الذي برز في القرن التاسع عشر، والذي نادى بتحرير الفرد من العمل الأجير واقترح دفع راتب حد أدنى، بشكل عالمي، كأساس للعيش (وهو اقتراح أيده الفيلسوف المعروف برتراند راسل في كتابه الصادر عام 1918) وانهاء بيلتون فريدمان، أحد رجالات الاقتصاد، الذي كان ممن قادوا الفكر الرأسمالي المعاصر، والذي كان قد اقترح في عام 1962 دفع راتب حد أدنى غير مشروط لجميع المواطنين بهدف الحد من ظاهرة الفقر.

محاولات تطبيق التجربة في العالم

أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، منذ سنوات الستين والسبعين من القرن الماضي، أبحاث ودراسات رائدة هدفت إلى القيام بدراسة عملية للتأثيرات المحتملة للراتب الأساسي على السكان. ثم عادوا في العقد الأخير ليبحثوا الفكرة في أماكن مختلفة من العالم فأجريت أبحاث ودراسات فأجأت نتائجها الإيجابية الباحثين إزاء الحشية الطبيعية من الانعكاسات الاجتماعية السلبية المترتبة على توزيع الأموال على الناس مباشرة دون أي التزام من طرفهم.

هكذا على سبيل المثال قامت الإدارة الفدرالية ولواء مانيتوبا في كندا، بين عامي 1974 و 1979، بتمويل مشترك لتجربة ((MINICOME)) التي مُنح بموجبها مبلغ مالي سنوي غير مشروط لذوي الدخل المتدني.

في أعقاب تبادل السلطة أوقفت التجربة وتأجل تحليل نتائجها سنوات طويلة ولم تنشر إلا في عام 2011. وما تبين من النتائج التي نُشرت أنه خلافا للمخاوف فقد طرأ هبوط طفيف على نسبة الناس العاملين (تركز بالأساس في أوساط الأمهات اللواتي ولدن وفي أوساط أبناء الشبيبة)، وكان هناك تأثير إيجابي كبير على صحة السكان وعلى التحصيل التعليمي.

في عام 2008 اختيرت قرية فقيرة جدا في ناميبيا وحصل حوالي ألف شخص من سكانها على منحة متواضعة تتألف من 100 دولار ناميبي لكل منهم (حوالي 30 شيكل) شهريا. وكانت النتائج مذهلة إذا قادت التجربة إلى تراجع كبير في نسبة الفقر، وإلى تحسن في صحة القاصرين، والحد الكبير في نسبة الجريمة. ولكن بالإضافة إلى ذلك شهدت تلك القرية بداية عملية تمكين اقتصادي، فالناس لم يتخلوا عن العمل، ليس هذا وحسب، بل شهد النشاط الاقتصادي ازديادا وأبدى كثيرون من السكان مبادرات وافتتحوا ورشا ومصالح اقتصادية صغيرة: كالحايز والمناجر وصالونات الشعر. وفي تموز من عام 2015 أفيد أن حكومة ناميبيا تدرس تمويل مشروع الراتب الأساسي للسكان الذين يعانون من الفقر المدقع.

وفي الهند أيضا، وفي ولاية مهاديا برادش تحديدا، أجريت عام 2011 تجربة حصل سكان القرى بموجبها، وبشكل غير مشروط، على 200-300 روبي لكل منهم (12-18 شيكل) للبالغ و100-150 روبي (6-9 شيكل) للطفل شهريا. وكانت نتائج التجربة لافتة إذ دلت على حدوث ارتفاع في مستوى الأمن الغذائي، وازدياد في مواظبة التلاميذ على الدوام في المدارس، وتعزيز النشاط الاقتصادي وافتتاح ورش ومصالح جديدة وزيادة نسبة التوفير. وقد دفعت هذه النتائج بالحكومة الفدرالية إلى دراسة إمكانية توسيع المشروع مع استبدال مشاريع الدعم المختلفة ونقل الأموال مباشرة ودون شروط.

عالم العمل المتغير وظهور الفكرة في أيامنا

لم يكن ظهور فكرة الراتب الأساسي من جديد مفاجئا، فقد قاد الترشيد الاقتصادي المتواصل، الذي هو نتاج العولمة، والتجديدات التكنولوجية المصحوبة بثورة المعلومات، إلى إلغاء العديد من الوظائف، ولا سيما في الدول الغربية. وهذا الترشيد يعني، في الغالب، التقليل في الموارد البشرية، ومع أنه يقود في

العديد من الحالات إلى زيادة الإنتاج فإنه يُستدل من المعطيات أن العاملين لا يستفيدون من تلك الزيادة، وفي الواقع أن حصتهم منها تشهد تراجعاً مستمراً، ومن بين العوامل المسببة لذلك التراجع المتواصل في قوة النقابات العالمية. ومن هنا فإن قدرة الكثيرين من الناس على الاعتماد على الدخل من العمل كأساس لحياتهم العيش بكرامة تضررت، ومن المتوقع أن تتضرر أكثر في المستقبل. ما من شك في أن لهذا الحال أبعاداً اقتصادية واسعة، إذ إن تراجع المداخيل يؤثر على نسبة استهلاك الفرد علماً بأن هذا الاستهلاك لا زال يعتبر محرك النمو في الاقتصادات المتطورة. وفي المقابل فإنه يتولد لدى الكثيرين منا إدراك متزايد بأن العمل الأجير لم يعد الحيز الوحيد، وربما لم يعد الحيز الأساسي، الذي يكسب الحياة معناها. لا شك في أن الارتقاع المطرد (وهو مبارك) في متوسط عمر الإنسان يؤثر على هذين الاتجاهين. لا غرابة إذن في أن الفكرة الباعية إلى الفصل بين الاثنين - كمية العمل والدخل - من خلال توزيع الأموال بشكل غير مشروط تحظى بتأييد الكثيرين.

في تشرين الثاني من عام 2014 نشر المجلس القومي للاقتصاد في مكتب رئيس الحكومة تقريراً أحدث أصداء واسعة، يُستدل منه أن ما لا يقل عن 900 ألف إسرائيلي - 30% من مجمل الموارد البشرية في المرافق الاقتصادية - سيفقدون وظائفهم في السنوات القليلة القادمة. فالوظائف التي تعتمد على العمل اليدوي أو الكلاسيكي (كعالمي صناديق الدفع في المحال التجارية، والمجيبين على الاتصالات الهاتفية) والوظائف التي تعتمد على تطبيق الأنظمة (كوكلاء التأمين ومديري الحسابات أو الوسطاء) ستختفي نهائياً. ليس هذا وحسب، بل إن هناك ما لا يقل عن مليون وظيفة أخرى - كالعاملين في الصناعة، والمستشارين الماليين، وموظفي الموارد البشرية، وغيرهم - هي في دائرة خطر الاندثار الحدي، كما يُستفاد من التقرير. لا يختلف اثنان في أن الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا الروبوتات وتطبيق النظم الإلكترونية، من شأنه إحداث انفجار في عالم العمل الذي نعرفه، حيث ستتراجع باطراد كمية العمل البشري التي سيحتاجها اقتصادنا بغية إنتاج المنتجات الصناعية، مثلاً تراجعت خلال القرن العشرين كمية الأشخاص المطلوبين للعمل في الزراعة. ولو افترضنا أنه سينشأ طلب على مهن جديدة، ولا سيما في قطاع الخدمات، فإن تجربة العقود الأخيرة تدل على أن قسماً كبيراً من الوظائف التي ستنشأ سيكون ذا رواتب متدنية وبدون ضمان تشغيلي. من الواضح أن هناك ممحاً كثيرة قد تكون مطلوبة جداً، بدءاً بتعليم العزف، أو اليوغا، وانتهاءً بالعلاج النفسي، غير أن هذا الطلب لن يتحقق إذا لم يتمكن أغلب السكان من السماح لأنفسهم بالدفع مقابلها.

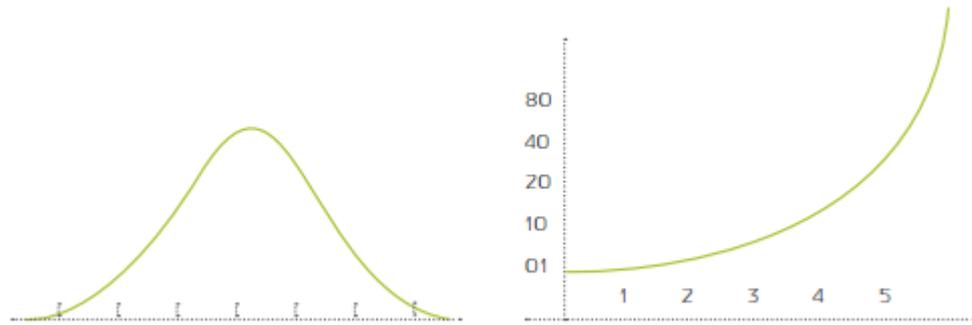
في الحقيقة أن أبناء الطبقة الوسطى في البلاد، وفي العديد من الدول الغربية، يشعرون بهذا التوتر منذ زمن بعيد، حيث يشعر الكثيرون من الشباب المثقفين بانعدام الأفق الاقتصادي. عندما يكون متوسط الأجور في إسرائيل - الذي يكسب 50% من الأجورين أقل منه - في حدود الـ 6000 شيكل، وعندما يواجه الزوجان صعوبة "في إنهاء الشهر" حتى وإن كانا كلاهما يعملان في المهن الحرة - ناهيك عن الاضطرار لجمع الأموال الذاتية لشراء شقة والتوفير لضمان مستقبل الأبناء - فإن من يمكنه الحصول على دعم والديه، ممن ينتمون إلى الجيل الذي نال معاشاً تقاعدياً محمياً وحظي بالأمن التشغيلي، يمكنه التخفيف من وطأة هذه المشكلة. هذه الحال غير قابلة للاستدامة زمناً طويلاً من الناحية الاجتماعية - فهي تسخر جيلاً كاملاً للعمل بأجور متدنية ويطرفون متردية بخصيص الإسرائيليين للعمل أعلى عدد من الساعات في العالم الغربي) ليس لهدف إلا لضمان "العموم فوق الماء" فقط، وهي تتركس وتوسع الفجوات بين من يملكون ومن لا يملكون. لا غرابة إذن في أن أبناء الطبقة الوسطى - الذين تشير الأبحاث والدراسات المختلفة إلى تضائلهم المستمر - هم الذين يروجون لفكرة الراتب الأساسي.

من هنا فإن هذه الفكرة القديمة تشهد في السنوات الأخيرة يقظة متجددة، فنحن نشهد ظهور حركة عالمية تدعو إلى تطبيقها بهذا الشكل أو ذاك. وتحظى هذه النداءات بأذان صاغية تزداد باستمرار. في سياق ذلك أعلنت بلدية أوترخت في هولندا، في حزيران من عام 2015، عن نيتها تنفيذ خطة تجريبية في منطقة نفوذها تقوم على دفع غير مشروط للراتب الأساسي. أما سويسرا فستشهد خلال العام 2016 استفتاء شعبياً، بعد جمع ما يزيد عن 100,000 توقيع، وستطرح للتصويت في الاستفتاء مبادرة مدنية بدفع راتب أساسي بقيمة 2,500 فرانك سويسري شهرياً لكل مواطن سويسري بالغ (وربع هذا المبلغ لكل قاصر). حتى وإن كانت احتمالات نجاح هذه المبادرة متدنية فإنه ما من شك في أنها تضع الموضوع على جدول الأعمال العام في سويسرا وفي العديد من الدول الأخرى. وفي الاتحاد الأوروبي أيضاً يجمعون هذه الأيام توقعات في 15 دولة بهدف طرح مناقشة مسألة منح الراتب الأساسي لكل المواطنين كقرار اتحادي. أما ذروة هذا التوجه فتكمن في إعلان حكومة اليمين - الوسط في فنلندا في كانون الأول من عام 2015 عن نيتها تطبيق تجربة واسعة النطاق في عام 2017 يُدفع بموجبها راتب أساسي بمبلغ 800 يورو لجميع مواطني البلاد.

دوائر النجاح – للناجحين فقط؟

ثمة مبررات مختلفة تؤيد دفع الراتب الأساسي، وسنتناول بعضها لاحقاً، غير أننا نود التأكيد هنا على المبرر البنيوي- فالراتب الأساسي يمكنه المساعدة في إصلاح الفشل المركزي في بنية النظام المالي، الذي يتسبب في جعل مناطق كاملة في الضواحي الهوامش الجغرافية والاجتماعية تعاني من النقص المزمن في المال. النقطة التي من المهم جدا فهمها هي أن المال ليس بضاعة عادية، ومن المفضل التعامل مع المال باعتباره الجهاز الدموي للاقتصاد: فمثلاً تحتاج خلايا جسمنا إلى الدم ليغذيها بالأكسجين، فإن الخلايا التي يتكون منها المجتمع البشري- الأشخاص والعائلات والمجتمعات والقرى والمدن- بحاجة إلى المال. وعليه فإنه يجب أن يصل المال إلى كل تجمع سكاني وإلى كل شخص ليتسنى له أداء عمله بشكل طبيعي. غياب المال يخلق نقصاً لا مبرر له: إذا كان هناك أناس يريدون، ويمكنهم، العمل وإنتاج ما يحتاجون- فلماذا يحول نقص المال دون قيامهم بالعمل؟ وهذا هو بالضبط ما يحدث اليوم في جميع الاقتصادات، وبضمنها الإسرائيلي أيضاً، ولا سيما في الضواحي، التي لا تتوفر فيها الأموال الكافية لدعم النشاط الاقتصادي الذي يريده الناس ويقدررون على إخراجه إلى حيز التنفيذ. عندما تفكر بالأمر بهذه الصورة نفهم أنه يفترق إلى المنطق. وكما في القرية النامية التي أجريت فيها التجربة، فإنه عندما تدخل مبالغ مالية غير كبيرة إلى الاقتصاد المحلي وتنتقل فيه من يد إلى أخرى فإن كل شاقل يدخل ويتنقل وينتقل ينسج شواقل أخرى كثيرة. تظهر قوة هذه الظاهرة، بشكل لافت، في أوساط الشرائح السكانية المستضعفة ذات الميول العالية إلى صرف أكثر مداخيلها على تمويل الاحتياجات الفورية.

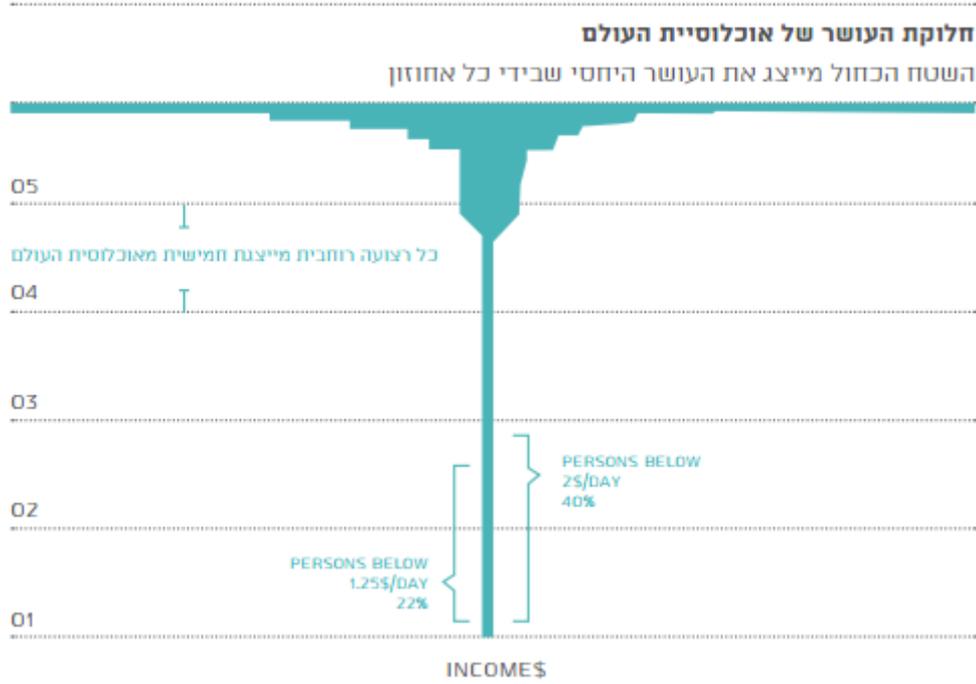
الوجه الثاني للعملة هو أن غالبية الأموال تتركز بأيد قليلة لا تسارع إلى استثمارها في مجالات الإنتاج، بل تستثمره، بدلا من ذلك، في صفقات تقود إلى جني أرباح مالية سريعة تعود إلى الجيوب ذاتها ولا تحسن مستوى معيشتنا. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن أنبوب اقتصادنا ليس موصولا بالشكل الصحيح، والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن نسبة الأرباح التي تصل إلى شريحة الـ 1% أو إلى الـ 0.1% العليا في المجتمع تزداد بشكل مذهل في السنوات الأخيرة، في حين تتراجع حصة الطبقة الوسطى والطبقات الضعيفة بشكل نسبي. وفي داخل شريحة الـ 10% العليا نفسها هناك فجوات هائلة: فشريحة الـ 1% العليا تسيطر على 38% من مجمل الثراء في إسرائيل، وأغنى 100 شخص في إسرائيل "يساؤون" حوالي 500 مليار شيكل! نحن نقف إزاء ظاهرة عالمية- فبدلاً من توزيع المال بشكل يشبه دالة الجرس- أي أن يكون هناك عدد قليل من الفقراء فقراً مدقعاً، وعدد قليل من الأغنياء غنى فاحشاً، والكثيرون ممن يتقنون إلى مختلف درجات الطبقة الوسطى المزدهرة- يتوزع المال على السكان بشكل شبيه بالرسم البياني للزيادة الأسية: القليل جداً من المال لغالبية الجمهور والكثير جداً منه لعدد قليل من أصحاب المليارات (انظر الرسم).



يسيطر واحد بالمائة من سكان العالم- الشريحة الأعلى- على حوالي نصف أملاك العالم، وعليه فإن الدالة الأسية تبين أن الفجوات تزداد من سنة إلى أخرى. هكذا تزداد حصة شريحة الواحد بالمائة العليا من 44% عام 2009 إلى 48%.

توزيع ثراء سكان العالم

المساحة الزرقاء تمثل الثراء النسبي الذي يمتلكه كل 1%.



התפישת הנכונה של העושר הזאת, היא שיש צורך להגדיל את המודעות הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים. המודעות הזאת היא שיש צורך להגדיל את המודעות הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים. המודעות הזאת היא שיש צורך להגדיל את המודעות הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים.

הצמיחה המרכזית של העושר?

הצמיחה המרכזית של העושר היא הצמיחה הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים. הצמיחה המרכזית של העושר היא הצמיחה הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים. הצמיחה המרכזית של העושר היא הצמיחה הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים.

הצמיחה המרכזית של העושר היא הצמיחה הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים. הצמיחה המרכזית של העושר היא הצמיחה הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים. הצמיחה המרכזית של העושר היא הצמיחה הכלכלית והחברתית של האזרחים, וזאת על מנת להבטיח את המשקיעים והמקבלים.

حيث تتسع الفجوات وتتقلص الطبقة الوسطى وتزداد قدرة أصحاب المال على توجيه قواعد اللعبة الاقتصادية لصالحهم، وهكذا تخرج اللعبة الديمقراطية، هي الأخرى، عن التوازن.

الطريقة الشاملة التي يقترح بيكابي من خلالها لجم تعاضم تركيز المال تقوم بالأساس على فرض الضرائب العالية. وهذه فكرة هامة وجديرة. إلى جانب ذلك فإن فكرة الراتب الأساسي تعرض تناول المشكلة من جهة أخرى، وذلك من خلال إحداث التغيير الشامل في مبنى "شبكة الأنايب"، أي في طريقة تدفق المال في المجتمع. لقد أثبتت العقود الأخيرة أن نظرية الرفاه، القائلة بوجود تقديم التسهيلات لأصحاب المال والثقات وبأن نجاحها سيقود إلى "تغلغل" المال إلى أسفل، أي إلى الطبقة الوسطى والفقراء، قد أخفقت. وهنا تكمن، في الواقع، قوة فكرة الراتب الأساسي وتجدها، وهي ترى أن الضخ المكثف للمال إلى الاقتصاد من أسفل يتيح للمال التنقل بين أيدٍ كثيرة في الاقتصاد المحلي، كما يتيح توفير أماكن عمل جديدة وتمكين المال من التوزيع بشكل أوسع، الأمر الذي من شأنه زيادة قوة الجمهور الواسع وتعزيز الديمقراطية. المال الحر يوفر لعدد أكبر من المواطنين الحرية في تحديد خياراتهم في الحياة، وهكذا يمكنهم التأثير على ما يريدون أن ينتجه الاقتصاد. كما هو معلوم، عندما لا تمتلك النقود بيدك فإنك لا تمتلك "قوة التصويت" في السوق، ولذلك لا تستطيع السوق إنتاج احتياجاتك وتوفيرها، وإن كانت كثيرة، والمثال التقليدي في هذا السياق هو عدم تطوير دواء للقضاء على الأمراض المنتشرة في الدول الفقيرة فقط.

تكتسب المسألة الديمقراطية أهمية حاسمة في هذا السياق، والطبقة الوسطى الكبيرة، والتكافل الاجتماعي، ضروريان للمحافظة على الديمقراطية وصونها. كما إن الضرائب، التي تتيح استثمار جزء هام من الناتج في البنى التحتية العامة، ولا سيما في الصحة والتربية والتعليم، هي جزء من المبنى الشامل المتوازن الذي أتاح نمو الديمقراطية ونشوء الطبقة الوسطى في الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. لقد أدى إضعاف أحمرة المردود الموازنة هذه، والتي تخلق التنافس المنصف والمنطقي في المجتمع، إلى عودة الفجوات الاقتصادية لتصبح شبيهة بتلك التي سادت في أواخر القرن الـ 19. ويقود هذا الوضع إلى التغيير في ميزان القوى في المجتمع، مثلما يعكس ذلك في الاتحاد الأوروبي من خلال انتاج سياسة التقشف (AUSTERITY) التي هدفت إلى إنزال عبء الأزمات المالية على المواطن البسيط. الصبغة العالمية الكامنة في فكرة الراتب الأساسي قد تقود إلى تعزيز الطبقة الوسطى وقدرتها على إعادة عمل منظومات ردود الفعل المعتدلة وإضعاف الاتجاه البنيوي في دوائر النجاح للنجاحين، ولا سيما من خلال الاستثمار في التربية والتعليم وفي الصحة للجميع.

اقتصاد المحبة

بالإضافة إلى ذلك هناك مبررات أخرى كثيرة لتبني فكرة الراتب الأساسي، فكلنا ننتج قيمة كبيرة جدا للمجتمع خارج اقتصاد المال، وبعضنا (ولا سيما النساء) يفعل ذلك أكثر من غيره، وذلك من خلال العناية بالأطفال والمسنين والمرضى، والتطوع في المجتمع، وإقامة المؤسسات الخيرية، والمشاركة الديمقراطية، من لجنة أولياء الأمور وحتى لجنة الموظفين والعاملين، أو العضوية في الأحزاب، والعمل في الفن والرياضة، وكتابة المواد في موسوعة ويكيبيديا، وغير ذلك الكثير. أطلقت هايزل هاندرسون على هذا الاقتصاد اسم "اقتصاد المحبة"، الذي يقوم على التقاليد والثقافات والتربية وعلى بذل الكثير من الوقت في التطوع والعمل لصالح المجتمع عموما. إن مبنى النظام الاقتصادي الراهن، القائم على ثقافة الاستهلاك (تذكروا كيف دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش المواطنين الأميركيين، عقب عمليات الـ 11 من أيلول، إلى "الخروج للتسوق" لتحريك الاقتصاد)، يشجعنا على استهلاك المزيد من المنتجات عن طريق السوق، مما يدع لنا القليل من وقت الفراغ، والقليل من الحافزية، لممارسة اقتصاد المحبة. يمكن للراتب الأساسي تغيير هذا الاتجاه والمساهمة في ازدهار اقتصاد المحبة، فالعالم الذي يحصل فيه كل واحد على دخل مضمون، بصرف النظر على عمله أو ثقافته، والذي تزداد فيه سيطرتنا على الوقت المتاح لنا، تفتح فيه أمامنا قنوات جديدة للتنمية الذاتية وللتقييم الاجتماعي. وفي مثل هذا العالم تتعمق المساواة في الفرص وتزداد احتمالية اكتشافنا لأصوات مبدعة وخلاقة من صفوف الشرائح المستضعفة، التي ستتحرك لتنتقل خارجا (فكروا بـ "النجم الصاعد" أو بـ "مدرسة الموسيقى") ثم ضاعفوا الأعداد مرات عديدة... ليست هذه فكرة جديدة، فقد أكدت فيرجينيا وولف في مؤلفها المعروف "غرفتك الخاصة" على الضرورة الملحة للأمن الاقتصادي (الدخل السنوي بمبلغ 500 جنيه استرليني) لضمان القدرة على الإنتاج: "لا يمتلك الطفل البريطاني الفقير احتمالات أفضل بكثير مما يمتلك ابن الطبقة العاملة في أئينا، لنيل الحرية الفكرية التي تولد منها الأعمال الشهيرة... هذه هي النقطة الهامة بالضبط. الحرية الفكرية مشروطة بالظروف المادية".

قد يشكل الراتب الأساسي مدمكا هاما في بناء ثقافة أكثر استدامة، فنقل مركز الثقل من الطريقة الاستهلاكية في الحياة إلى حياة يتوفر للناس فيها وقت فراغ لكي يوفروا لأنفسهم تجارب المتعة واللذة، الشخصية منها والمجتمعية، قد يكون الخطوة الأهم التي يمكن القيام بها بغية التقليل من بصمتنا البيئية. الراتب الأساسي لوحده لن يحقق ذلك، بل إن هناك حاجة إلى تغيير ثقافي عميق يمكن السعي إلى إحداثه من خلال الاستثمار في التربية على الاستدامة ومن خلال بناء المحفزات الاقتصادية (كفرض الضرائب على التلوث)، غير أنه يمكنه المساهمة في خلق الظروف التي يمكن فيها لثقافة الاستدامة النمو والازدهار.

لماذا؟ كيف؟ كم؟

قوبلت فكرة الراتب الأساسي، كما هو الحال في كل فكرة جديدة، باعتراض الكثيرين من أوساط اليمين واليسار على حد سواء. كانت الاعتراضات كثيرة ومتنوعة بحيث يضيق المجال للتطرق إليها هنا، ولذا سنكتفي بتناول الادعاء الأساسي القائل إنه حتى لو كان الحديث يدور حول فكرة جيدة فإنها غير قابلة للتطبيق اقتصاديا، لأنها ستأتي بالضرورة على حساب أشياء أخرى ضرورية كنظام الرفاه. غير أن الراتب الأساسي لا ينبغي أن يشكل بديلا كاملا لنظام الرفاه الذي يعتبر أحد أكبر إنجازات المجتمع البشري، بل ستظل هناك حاجة دائمة إليه، سواء كنوع من "التأمين ضد الكوارث" أو كعامل علاجي في الحالات الخاصة والطارئة. ومع ذلك فإنه يبدو أن الصيغة العالمية للراتب الأساسي، وكونه غير مشروط، ينطويان على قدرة كامنة كبيرة لتقليل عدد الأشخاص الذين سيحتاجون لهذا النظام، وهي قدرة ترتبط بطبيعة الحال بقيمة الراتب الأساسي التي ستحدد في نهاية المطاف. وهكذا فإن هناك احتمالا للاستغناء عن نظام المراقبة الكبير والمترهل والمكلف، بل والمؤذي لكرامة الإنسان في بعض الأحيان.

سوف يشكل الراتب الأساسي، بالنسبة للكثيرين، ولا سيما للنساء، مصدرا للحرية الشخصية. فالراتب الأساسي العالي يتيح للعاملين المطالبة بأجور منصفة مقابل الأعمال القاسية التي يقومون بها، بدلا من الوضع القائم اليوم الذي يفرض على كثيرين من الناس القبول بظروف العمل المهينة، بل والخطيرة، بأجور متدنية، ليس لسبب إلا لأنه لا يمكنهم السباح لأنفسهم خسارة مصدر معيشتهم الوحيد. يمكن القول إن هذا الواقع سيزيد من نقل أنواع العمل هذه إلى الأداء التقني والإلكتروني.

بالنسبة لتمويل الراتب الأساسي، بين العديد من الدراسات والأبحاث أن هذه الفكرة واقعية وقابلة للتطبيق، وبخاصة إذا جرى تطبيقها بشكل تدريجي وبعد إجراء دراسات رائدة. باعتبارنا أن من الجدير أن نقرر أن حصة الأسد من التمويل ينبغي أن تأتي من الطريقة التي ذكرناها في مستهل المقال، أي من خلال توزيع "عائدات اجتماعية" من الأملاك العامة، سواء كنا نتحدث عن أرباح الغاز، أو عن الأرباح التي تجنيها مديرية أراضي إسرائيل. أولا، لأن في هذه الطريقة نوعا من إحقاق العدل لكون تلك الأملاك أملاكا عامة وينبغي أن تكون من نصيب الجميع. ثانيا، لأن ذلك سيكون تدخلًا شاملا "في أعلى التيار"، قبل نشوء تشوه تركيز المال بأيد قليلة. نحن نتحدث عن إصلاح بنوي للنظام، ما يشبه إضافة "شبكة أنابيب" بهدف موازنة تدفق المال في الاقتصاد. ثالثا، لأن مثل هذا الإصلاح أكثر قبولا من الناحية السياسية، لأن من السهل توزيع الأموال التي لم تتحول بعد إلى الملكية الخاصة. رابعا، لأن مثل هذا التمويل هو مكمل لنظام الرفاه وليس منافسا له. وأخيرا، لأنه يمكن الربط بين هذا النظام والسياسة البيئية المطلوبة جدا اليوم لمواجهة أزمة المناخ. هكذا، مثلا، سيكون أحد الموارد الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها، هو الدفع مقابل استخدام الغلاف الجوي على شكل "ضريبة كربون" تدفعها الشركات المنتجة للطاقة.

ولاية ألاسكا في الولايات المتحدة الأمريكية هي نموذج بارز لتبني فكرة الراتب الأساسي وتطبيقه فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. فالولاية تدفع لكل واحد من مواطنيها، منذ عام 1982، "عائدات سنوية" من أرباح النفط التي يجنيها الصندوق الوطني الذي أقيم لهذه الغاية في عام 1976. هذه العائدات تعيد ضخ بعض الأموال للاقتصاد المحلي وتساهم في الحد من ظاهرة الفقر في الولاية، التي تمتاز بغلاء المعيشة الحاد. يمكن الاستخلاص من نموذج ألاسكا- كم من نماذج أخرى- أن التخوف من أن يقود تطبيق مشروع الراتب الأساسي إلى خلق تضخم مالي منفلت العقال هو، إلى حد كبير، تخوف عبثي ليس له ما يبرره، إذ إن الحديث لا يدور حول طباعة المزيد من الأوراق النقدية بل يدور، قبل كل شيء، حول استخدام المصادر القائمة، وحول خلق مصادر جديدة، كما هو الحال في نموذج "ضريبة الكربون".

ثمّة نخوف آخر يكمن في أن الراتب الأساسي قد يشجع على خلق جو "الحبز والتسليّة". ويستدل من تجارب التاريخ أن الثراء غير المشروط بالعمل قد يقود إلى التطفل والبطالة، وإلى ظواهر سلبية أخرى، غير أنه هو الذي يتيح توفير الشروط لتحقيق ذروة الإنتاج البشري. هل يمكننا، بواسطة الراتب الأساسي، توسيع تلك الإنجازات؟ ليس هذا وحسب، بل إن تبني فكرة الراتب الأساسي، شأنه شأن كل طريق جديد، ينطوي بالتأكيد على تغيرات اجتماعية كبيرة، ولا سيما في إعادة النظر في منظومة القيم التي تؤمن بها ونسبر على هديها، وبضمن ذلك مكانة العمل وطبيعته في حياتنا. ألم تكن منظومة المكافآت المالية المتبعة في عالمنا اليوم هي التي قادت إلى قطع العلاقة بين حجم الاستثمار والجهد، من جهة، وبين مستوى الأجور من جهة أخرى؟ هل الربط التلقائي القائم اليوم بين العمل والنشاط مدفوع الأجر له ما يبرره؟ أليس هو المسبب لخفض القيمة الاجتماعية للأنشطة الحيوية الكفيلة بازدهار المجتمع؟ نعود إلى فرجينيا وولف التي قالت: "هل المساهمة التي قدمتها للعالم عاملة النظافة التي ربت سبعة أبناء هي أقل من المساهمة التي قدمها المحامي الذي كسب مائة ألف جنيه استرليني؟"

تبدو لنا فكرة الراتب الأساسي، للهواة الأولى، فكرة راديكالية منطرفة، ولكن الحقيقة هي أن تطبيقها كان رائجا جدا على مر التاريخ: كل من حالفه الحظ وكسب أموالا ليس كأجر مقابل عمل، بل كعائدات مالية من أموال يمتلكها، حصل في الواقع على دخل أساسي لا يرتبط بالعمل. وفي الواقع أن فكرة الراتب الأساسي توسع تطبيق هذا الامتياز ليشمل الجمهور كله. إن لذلك تبريرا أخلاقيا واضحا، إذ إن حصة الأسد من الرخ المالي من أي نشاط اقتصادي اليوم تنبع بشكل مباشر، أو غير مباشر، من التجربة التاريخية المتراكمة للبشرية، ومن الموارد الأساسية العامة في الدولة، ومن الهبات الطبيعية- من العالم الذي ولدنا فيه. هذه الحصة من الأرباح تعود لنا جميعا ويمكن اعتبار الراتب الأساسي بمثابة عائدات من "الممتلكات المشتركة"، كإحقاق حق وليس كمنة من أحد. وبالمناسبة، فإنه يجب علينا، في الوقت ذاته، استثمار قسم من تلك العائدات لصالح الأجيال القادمة أيضا، إذ إن "الممتلكات المشتركة" موجودة بأيدينا كوديعة يجب علينا ضمان انتقالها إلى أبنائنا وأحفادنا وهي في وضع جيد.

خاتمة: فتح النقاش

لا يمكن بعد اعتبار هذا المقال مقترحا لسياسة ما، إنما هو يشكل، في هذه المرحلة تحديدا، دعوة إلى إجراء تجربة فكرية الهدف منها هو الدفع بالنقاش العام الضروري حول جملة من القضايا الجوهرية للغاية في عصرنا الراهن، هي قضايا العمل، ووقت الفراغ، والفجوات الاجتماعية، والأزمة البيئية. الأنماط السلوكية والفرضيات الأساسية، التي اكتسبناها كمجتمع، لم تعد تخدمنا الخدمة الجيدة الكافية في القرن الـ 21. نحن نعيش اليوم في خضم فترة تغيير متسارع لم يسبق له مثيل، وإذا كنا راعبين في الانسجام مع هذا التغيير، مع المحافظة على القيم الإنسانية والديمقراطية، ينبغي علينا أن نكون خلاقين جدا ومبدعين للغاية. ترسم فكرة الراتب الأساسي أمامنا طريقا جديدا لمواجهة عدد كبير من المشاكل الاجتماعية، وهي قابلة للتطبيق بشكل تدريجي وخاضعة للمراقبة، مع الدراسة المتواصلة لتأثيراتها، يرافق ذلك كله نقاش عام حول إيجابياتها وسلبياتها. ولهذا السبب أيضا قد تحظى الفكرة بمؤيدين، سواء في معسكر اليمين أو في معسكر اليسار. نحن نؤمن بأنه حان الوقت لفتح النقاش الجاد حول الموضوع في إسرائيل أيضا، فمثل هذا النقاش من شأنه أن يطرح على الطاولة مسائل وقضايا لا يطرح بعضها على جدول الأعمال.

مثال:

- ما هي الأنشطة التي تخلق قيمة للمجتمع، وكيف نجعل المجتمع ينتج المزيد منها؟ وما هي الأنشطة التي تلحق الضرر بالمجتمع، وكيف نجعل المجتمع يقلل من إنتاجها؟
- ما مدى الثراء في مجتمعنا الذي تحقق من إنجازاتنا الراهنة، وما مدى الثراء النابع من الإرث الثقافي المشترك ومن الطبيعة؟ إذا كنا، كما قال أيزك نيوتن، "أقزاما على أكتاف عمالقة"، فماذا يعني ذلك بالنسبة للتوزيع العادل لثمار النجاح؟
- هل توزيع "عائدات" ثراء المجتمع هو حق اجتماعي متساو للجميع؟ هل يجدر اشتراط الحصول على "العائدات" بالقيام بنشاط لصالح الجمهور؟
- كيف سيكون رد فعل مجتمع المتدينين الأصوليين المتزمتين على دفع الراتب الأساسي؟ هل سيعيد الراتب الأساسي إلى الخلف حركة اندماج المتدينين المتزمتين في المجتمع، أم سيفتح الباب أمام انخراطهم فيه بطرق جديدة؟

- ما هي إيجابيات وسلبيات توزيع المبالغ المالية على المواطنين مباشرة، مقارنة باستثمار المبالغ ذاتها في تقديم خدمات التربية والتعليم والصحة والمواصلات العامة المجانية، أو مقابل دفع رسوم رمزية؟ هل الأول يغني عن الثاني بالضرورة؟

www.shaharit.org.il